

# الصواعقُ الفلكيةُ لِحَرْقِ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ الْجَارِحِينَ أَهْلَ الْأَثَرِ بِخَطِّهِمْ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ

تأليف

أبي عبد الرحمن فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري  
غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

طبعة، مصححة، ومزودة، ومنقحة

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ

ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا﴾ [المائدة: ٧٧].

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَنْ اعْتَصَمَ بِالْقُرْآنِ نَجَا

دُرَّةٌ نَادِرَةٌ

لِلْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي أَنْ الْعَالَمِ

لَوْ قَصَّرَ فِي عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَلَا يُقَدِّحُ فِيهِ

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَذَكُّرَةِ الْحَفَاطِ» (ج ٣

ص ١٠٣١): (فكَّم من إمام في فنِّ مقصِّرٍ عن غيره، كسيبويه

مثلاً إمامٌ في النَّحْوِ وَلَا يَدْرِي مَا الْحَدِيثُ، وَوَكَيْعٌ إِمَامٌ فِي

الْحَدِيثِ وَلَا يَعْرِفُ الْعَرَبِيَّةَ، وَكَأَبِي نَوَّاسٍ رَأْسٌ فِي الشُّعْرِ

عَرَبِيٌّ مِنْ غَيْرِهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ إِمَامٌ فِي الْحَدِيثِ لَا

يَدْرِي مَا الطَّبُّ قَطُّ، وَكَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ رَأْسٌ فِي الْفِقْهِ وَلَا

يَدْرِي مَا الْقِرَاءَاتُ، وَكَحَفْصِ إِمَامٍ فِي الْقِرَاءَةِ تَأَلَّفَ فِي

الْحَدِيثِ). اهـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
مَنْ اعْتَصَمَ بِالْأَحَادِيثِ نَجَا  
تَوَطُّئَةً

ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ  
كَانَ ثِقَةً، وَأَحَدَ الْفُقَهَاءِ فِي الْمَدِينَةِ،  
وَمَعَ ذَلِكَ كَانَ يُلْحِنُ فِي كَلَامِهِ  
وَلَمْ يُعَبِّ عَلَيْهِ ذَلِكَ!

عَنِ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ قَالَ: (تَحَدَّثْتُ أَنَا، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهَا حَدِيثًا، وَكَانَ الْقَاسِمُ رَجُلًا حَنَّانَةً...).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي ((صَحِيحِهِ)) (ج ٥ ص ٤٦ - النَّوَوِيُّ) مِنْ طَرِيقِ حَاتِمِ بْنِ  
إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ بِهِ.

وَقَوْلُهُ: (وَكَانَ حَنَّانَةً)؛ أَي: كَثِيرَ اللَّحْنِ فِي كَلَامِهِ. (١)

قُلْتُ: فَهَذَا الْقَاسِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ يُلْحِنُ فِي كَلَامِهِ فِي الْحَدِيثِ، وَغَيْرِهِ مَعَ بَقَاءِ إِمَامَتِهِ  
فِي الْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ. (٢)

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ((التَّقْرِيبِ)) (ص ٧٩٤): (الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي  
بَكْرٍ الصَّدِيقِ التَّيْمِيِّ، ثِقَةٌ، أَحَدُ الْفُقَهَاءِ بِالْمَدِينَةِ، قَالَ أَيُّوبُ: مَا رَأَيْتُ أَفْضَلَ مِنْهُ (٣)، مِنْ  
كِبَارِ الثَّلَاثَةِ). اهـ

(١) انظر: ((المناهج)) للنَّوَوِيِّ (ج ٥ ص ٤٦).

(٢) بخلاف أهل الغل، والحق الذين يلمزون أهل السنة باللحن، والله المستعان.

(٣) هذا هو الإنصاف عند السلف، مع علمهم بأن القاسم بن محمد رحمه الله يلحن في اللغة العربية إلا أنه عندهم من الأفاضل.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا وَحِفْظًا وَفَهْمًا

### المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمُدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا؛ مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلِّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].  
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].  
أَمَّا بَعْدُ،

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.  
اعلم أخي المسلم الكريم بأنَّ التَّوَسُّعَ لَا يَنْبَغِي فِي عِلْمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَالِاهْتِمَامِ بِهِ؛ الْإِهْتِمَامِ الْبَالِغِ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْعُلُومِ الْمَهْمَةِ كَ(التَّوْحِيدِ، وَالْفِقْهِ، وَالْحَدِيثِ، وَالتَّفْسِيرِ) وَغَيْرِ ذَلِكَ، مِمَّا يَشْغَلُ عَنْ أَهَمِّ الْعُلُومِ.

قلتُ: وقد كره أهل العلم التَّوَسُّعَ فِي مَعْرِفَةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ؛ كَ(الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، وأبي عبيد رحمه الله) وَغَيْرِهِمَا.

قال ابن الجوزي رحمه الله في ((تلبيس إبليس)) (ص ١٦٧): (ذكر تلبيسه على أهل اللغة والأدب: قد لبس على جمهورهم فشغلهم بعلوم النحو واللغة من المهمات اللازمة التي هي فرض عين، عن معرفة ما يلزمهم عرفانه من العبادات، وما هو أولى بهم من آداب النفوس وصلاح القلوب... فأذهبوا الزمان في علوم لا تتراد لنفسها، بل لغيرها، فإنَّ الإنسان إذا فهم الكلمة، فينبغي أن يترقى إلى العمل بها، إذ هي مُرادَة لغيرها.

فترى الإنسان منهم لا يكاد يعرف من آداب الشريعة إلا القليل، ولا من الفقه، ولا يلتفت إلى تزكية نفسه وصلاح قلبه، ومع هذا ففيهم كبر عظيم وقد خيل لهم إبليس: أنكم من علماء الإسلام، لأنَّ النحو واللغة من علوم الإسلام، وبها يعرف معنى القرآن العزيز، ولعمري إنَّ هذا لا ينكر، ولكن معرفة ما يلزم من النحو لإصلاح اللسان، وما يحتاج إليه من اللغة في تفسير القرآن والحديث أمر قريب، وهو أمر لازم وما عدا ذلك فضل لا يحتاج إليه، وإنفاق الزمان في تحصيل هذا الفاضل وليس بمهم مع ترك المهم غلط، وإيثاره على ما هو أنفع وأعلى رتبة كالفقه والحديث غبن، ولو اتسع العمر لمعرفة الكل كان حسناً، ولكن العمر قصير، فينبغي إيثار الأهم والأفضل). اهـ

وقال ابن الجوزي رحمه الله في ((تلبيس إبليس)) (ص ١٦٧): (ولما كان عموم اشتغالهم بأشعار الجاهلية، ولم يجد الطبع صادراً عما وضع عليه من مطالعة الأحاديث، ومعرفة سير السلف الصالح، سالت بهم الطباع إلى هوة الهوى، فانبثَّ شرع البطالة يعث، فقلَّ أن ترى منهم متشاغلاً بالتقوى، أو ناظراً في مطعم، فإنَّ النحو يغلب

طلبه على السَّلاطين، فيأكل النَّحَاة من أموالهم الحرام... وقد يظنون جواز الشيء وهو غير جائز لقلة فقههم<sup>(١)</sup>... وبهذا تبين مرتبة الفقه على غيره). اهـ

قلت: ولذلك يتعلم من اللُّغة العربية ما يفهم بها كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، ولُّغة العرب والتفسير، وما زاد على ذلك فلا يحتاج إليه طالب العلم.

وليس العبرة ببلاغة، وفصاحة الإنسان بالبيان، والأسلوب وبسط القول لكي يكون داعيه يُشار إليه بالبنان على جهل مُرَكَّبٍ فيه في العلم الشرعي!.

قلت: والنَّبِيُّ ﷺ كرهَ البيان السَّحري، وكرهَ السَّلف الصَّالح التَّشقيق في الكلام، والغلو في الفصاحة به؛ لأنه ليس شرط في الدَّعوة إلى الله تعالى، ولا يذم طالب العلم بترك ذلك.<sup>(٢)</sup>

### وإليك الدليل:

(١) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَأَى رَجُلًا يَخْطُبُ فَأَكْثَرَ فَقَالَ عُمَرُ: (إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُطْبِ مِنَ شَقَاشِقِ الشَّيْطَانِ).

### أثر صحيح

أخرجه ابنُ عبد البرِّ في ((جامع بيان العلم)) (ج ٢ ص ٩٨٧)، وابنُ وهبٍ في ((الجامع في الحديث)) (ج ١ ص ٤٣٨)، وابنُ أبي الدنيا في ((الصِّمت)) (ص ١١٢)، وفي ((الغيبة)) (ص ٣١)، والبُخاريُّ في ((الأدب المفرد)) (ص ٢٩٣)، والبَغويُّ في ((شرح السُّنة)) تعليقاً (ج ١٢ ص ٣٦٤) من طرق عن حُمَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا بِهِ.

قلت: وهذا سندهُ صحيحٌ.

(١) قلت: انظروا ماذا يصنع قلة الفقه اللهم غفراً.

(٢) وانظر: ((فضل علم السَّلف على علم الخَلْفِ)) لابنِ رَجَبٍ الحَنْبَلِيِّ (ص ٢١ و ٢٤ و ٣٨).

وَيَشْهَدُ لَهُ مَا: أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي ((المسند)) (ج ٢ ص ٩٤)، وابنُ وَهْبٍ فِي ((الجامع فِي الْحَدِيثِ)) (ج ١ ص ٤٣٣)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي ((الْحَلِيَّةِ)) (ج ٣ ص ٢٢٤)، وَالبُخَارِيُّ فِي ((الأدبِ الْمُفْرَدِ)) (٨٧٥)، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي ((صَحِيحِهِ)) (٥٧١٨) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ((قَدِمَ رَجُلَانِ مِنَ الْمَشْرِقِ خَطِيبَانِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَامَا فَتَكَلَّمَا، ثُمَّ قَعَدَا، وَقَامَ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ خَطِيبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَكَلَّمَ، ثُمَّ قَعَدَ، فَتَعَجَّبَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِهِمْ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ، قُولُوا بِقَوْلِكُمْ، فَإِنَّمَا تَشْقِيْقُ الْكَلَامِ مِنَ الشَّيْطَانِ)) وَقَالَ ﷺ: ((إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا)).<sup>(١)</sup>

وَإِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ فِي ((شرح المسند)) (ج ٦ ص ٢٩٦)، وَ(ج ٨ ص ٥٥). وَأَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ فِي ((صَحِيحِهِ)) (ج ١ ص ٣٣٧) مُخْتَصِرًا، وَمَالِكٌ فِي ((المُوطَأِ)) (ج ٢ ص ٩٨٦)، وَأَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ فِي ((المُوطَأِ)) (ج ٢ ص ١٦٤)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي ((المُوطَأِ)) (ص ٢١٨)، وَالحَدَّثَانِيُّ فِي ((المُوطَأِ)) (ص ٥٩٣)، وَالجَوْهَرِيُّ فِي ((مُسْنَدِ الْمُوطَأِ)) (ص ٣١٠)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي ((سُنَنِهِ)) (ج ٥ ص ٢٧٥)، وَالبَغَوِيُّ فِي ((شرح السُّنَّةِ)) (ج ١٢ ص ٣٦٢)، وَالقَسْطَلَانِيُّ فِي ((إرشاد السَّارِي)) (ج ١٢ ص ٥٧١)، وَابْنُ عَبْدِ البَرِّ فِي ((التَّمْهِيْدِ)) (ج ٥ ص ١٧٠)، وَفِي ((الاستذكار)) (ج ٢٧ ص ٣١٨) عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِهِ.

(١) قَوْلُهُ ﷺ ((إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا))؛ يَعْنِي: إِنَّ مِنْهُ لِنَوْعًا يَجِلُّ مِنَ الْمَعْقُولِ، وَالْقُلُوبِ فِي التَّمْوِيهِ مَحَلِّ السِّحْرِ... فَإِنَّ السَّاحِرَ بِسِحْرِهِ يَزِينُ الْبَاطِلَ فِي عَيْنِ الْمَسْحُورِ حَتَّى يَرَاهُ حَقًّا، فَكَذَا الْمُتَكَلِّمُ بِمَهَارَتِهِ فِي الْبَيَانِ، وَتَقْلِبُهُ فِي الْبَلَاغَةِ، وَتَرْصِيفِ النُّظْمِ، يَسْلُبُ عَقْلَ السَّامِعِ، وَيَشْغَلُهُ عَنِ التَّفَكُّرِ فِيهِ وَالتَّدَبُّرِ، حَتَّى يَخِيلُ إِلَيْهِ الْبَاطِلَ حَقًّا وَالحَقَّ بَاطِلًا، فَتَسْتَمَالُ بِهِ الْقُلُوبُ؛ كَمَا تَسْتَمَالُ بِالسِّحْرِ.

وَانظُرْ: ((فتح الباري)) لابن حجر (ج ١٠ ص ٣٣٧)، وَ((إرشاد السَّارِي)) لِلْقَسْطَلَانِيِّ (ج ١٢ ص ٥٧١)، وَ((عمدة القاري)) لِلعَيْنِيِّ (ج ١٧ ص ٤٢٦)، وَ((تهذيب السُّنَنِ)) لابن القَيِّمِ (ج ٧ ص ٢٩٢)، وَ((أعلام الحديث)) لِلخَطَّابِيِّ (ج ٣ ص ١٩٧٦).



قال الشيخُ أحمدُ شاکر رحمہ اللہ فی ((شرح المسند)) (ج ٨ ص ٥٥): (تَشْقِيقُ الكلامِ التَّطَلُّبُ فِيهِ لِيُخْرِجَهُ أَحْسَنَ مَخْرَجٍ، وَقَوْلُهُ (قُولُوا بِقَوْلِكُمْ)؛ أَي: تَكَلَّمُوا عَلَى سَجِيَّتِكُمْ دُونَ تَعَمُّلٍ، وَتَصْنَعُ لِلْفَصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ). اهـ

فالتَّشْقِيقُ: التَّقَعُّرُ فِي الْكَلَامِ بِالتَّشْدُقِ، وَتَكَلُّفِ أُسْلُوبِ وَاللِّبَاقَةِ، وَالتَّصْنَعُ فِيهِ بِالشُّبُهَاتِ، وَالْمُقَدَّمَاتِ، وَجَرِي الْأُسْلُوبِ بِهِ عَادَةُ أَهْلِ الرَّأْيِ الْمُدَّعِينَ لِلخِطَابَةِ، وَالْوَعظَ لِكَسْبِ الثَّقَةِ، وَوَدَّ النَّاسُ بِالغَشِّ وَالخَدِيعَةِ فِي الدِّينِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مِنَ التَّصْنَعِ الْمَذْمُومِ.

قال أبو عبيدٍ رحمہ اللہ فی ((غريب الحديث)) (ج ١ ص ٢٢٨): (المعنى: أنه يبلغ من بيانه يمدح الإنسان فيصدق فيه حتى يصرف القلوب إلى قوله، ويذمه فيصدق فيه، حتى يصرف القلوب إلى قوله الآخر، فكأنه قد سحر السامعين بذلك). اهـ

وقال ابنُ عبدِ البرِّ رحمہ اللہ فی ((التمهيد)) (ج ٥ ص ١٧٦): (وهذا إذا كان ممن يحاول تزيين الباطل وتحسينه بلفظه، ويريد إقامته في صورة الحق؛ فهذا هو المكروه الذي ورد فيه التعليل). اهـ

وقال البغويُّ رحمہ اللہ فی ((شرح السنة)) (ج ١٢ ص ٣٦٤): (شبهه الذي يتفهيق في كلامه، ولا يُبالي بما قال من صدق، أو كذب بالشيطان). اهـ

(٢) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُبْغِضُ الْبَلِيغَ مِنَ الرِّجَالِ الَّذِي يَتَخَلَّلُ بِلسَانِهِ كَمَا تَتَخَلَّلُ الْبَقْرَةُ بِلسَانِهَا).

حديثٌ حسنٌ

أخرجه أبو داود في ((سننه)) (ج ٥ ص ٢٧٤)، وابنُ أبي شَيْبَةَ في ((المُصنّف)) (ج ٩ ص ١٥)، وفي ((الآداب)) (ص ١٦١)، والدَّارِمِيُّ في ((الردّ على بشر المريسي)) (ج ٢ ص ٨٧٤)، والتِّرْمِذِيُّ في ((سننه)) (ج ٥ ص ١٤١)، وفي ((العلل الكبير)) (ج ٢ ص ٧٨٢)، والبيهقيُّ في ((شعب الإيمان)) (ج ٤ ص ٢٥١)، وفي ((الآداب))

(ص ٢٤٧)، وأحمد في ((المسند)) (ج ٢ ص ١٦٥)، والهروي في ((ذم الكلام)) (ج ١ ص ٤١٣)، وأبو الشيخ في ((الأمثال)) (ص ٣٥٤)، والحاكم في ((المعرفة)) (ص ١٥٢)، والطبراني في ((المعجم الأوسط)) (ج ٩ ص ٢٧)، وابن أبي حاتم في ((العلل)) (ج ٢ ص ٣٤١) من طريق نافع بن عمر الجمحي عن بشر بن عاصم عن أبيه عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما به.

قلت: وهذا سنده حسن.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

وقال الشيخ الألباني في ((الصحيح)) (ج ٢ ص ٥٤٠): (وهو حسن؛ كما

قال الترمذي).

وأقره العراقي في ((المغني)) (ج ٢ ص ٣٨).

قال الترمذي رحمه الله في ((العلل الكبير)) (ج ٢ ص ٨٧٣): (سألت محمدًا -

يعني البخاري - عن هذا الحديث، فقال: إن نافع بن عمر يقول عن عبد الله ابن عمرو، ومرة يقول: أراه عن عبد الله بن عمرو.

قال محمد: وأرجو أن يكون محفوظاً). اهـ

وقال ابن أبي حاتم رحمه الله في ((العلل)) (ج ٢ ص ٣٤١): (وسألت أبي عن

حديث: رواه وكيع<sup>(١)</sup> عن نافع بن عمر الجمحي عن بشر بن عاصم عن أبيه قال: قال

رسول الله ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُبْغِضُ الْبَلِيغَ مِنَ الرِّجَالِ الَّذِي يَتَخَلَّلُ بِلِسَانِهِ؛ كَمَا

(١) روايته أخرجها في ((الزهد)) (٣٠٢).

وأخرج الحديث ابن أبي الدنيا في ((الصمت)) (٧٢٣) من طريق أبي قتيبة عن نافع بن عمر به.

تَتَخَلَّلُ<sup>(١)</sup> الْبَقْرُ بِلِسَانِهَا) فَقُلْتُ لِأَبِي: أَلَيْسَ حَدَّثْتَنَا عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ، وَسَعِيدِ بْنِ سُلَيْمَانَ  
عَنْ نَافِعِ بْنِ عَمْرِو بْنِ بَشْرٍ عَنْ عَاصِمِ الثَّقَفِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ

ﷺ؟

فَقَالَ: نَعَمْ.<sup>(٢)</sup> وَقَالَ: جَمِيعاً صَحِيحِينَ، قَصَّرَ وَكَيْعَ. اهـ

(١) قوله (تَتَخَلَّلُ)؛ ويجوز أن تقول (يَتَخَلَّلُ): فتحتمل الفوقية والتحتية، وهما صحيحان من جهة اللغة العربية لأن (الْبَقْرَ) اسم جنس جمعي، يجوز تذكير الفعل وتأنينه.

(٢) قوله (نَعَمْ) جواب (أَلَيْسَ) والأحسن: أن يكون جوابها: (بَلَى) غير أن الجواب ب(نَعَمْ) جائز في مثل هذا الموضع على قلة، لأن الاستفهام المتقدم على النفي في (أَلَيْسَ) استفهامٌ تقريرِيٌّ، أي: كأن السائل قال: (لقد حَدَّثْتَنَا عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ...) فالكلام في معناه: إيجابٌ فمن هنا ساغ الجواب ب(نَعَمْ).

وَنَعَمْ: حرف جواب، ويكون تصديقاً للمُخْبِرِ في جواب الخبر... ووعداً للطالب في جواب الأمر، أو التَّهْيِي... وإعلاماً للسائل في جواب الاستفهام.

وقد ذهب جماعة من مُتَقَدِّمِي النُّحَاةِ وَمُتَأَخِّرِيهِمْ إِلَى: أن النفي إذا سُبِقَ باستفهام، فإن كان الاستفهام على حقيقته، أي: استفهاماً عن النفي، فجوابه: كجواب النفي المجرد من الاستفهام، أي: تدخله (نَعَمْ) لتقرير النفي، وتدخله (بَلَى) لتكذيب النفي، وإفادة الإثبات، وإن كان الاستفهام تقريرياً أي يُرَادُ بِهِ تَقْرِيرٌ مَا بَعْدَ النِّفْيِ، فالأكثر الغالب أن يجاب بما يجاب به النفي، أي: (نَعَمْ) لتقرير النفي، و(بَلَى) لتكذيب النفي، وإفادة الإثبات مُرَاعَاةً لَلْفِظِ، ويجوز عند أمر اللبس أن يجاب بما يُجَابُ بِهِ الإيجاب، أي: (نَعَمْ) في الحالتين مُرَاعَاةً لِمَعْنَاهُ.

وانظر: ((مُغْنِي اللَّيْبِ)) لابن هِشَامٍ (ج ٤ ص ٣٠٢)، و((مُعْجَمِ الْوَسِيطِ)) (ص ٩٣٥)، و((مُخْتَصِرِ مُغْنِي اللَّيْبِ)) لشيخنا الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الْعُثَيْمِينَ (ص ٣٩ و ١٢١).

قال الْقِيُومِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ((مُصْبِحِ الْمُنِيرِ)) (ص ٣١٦): (وقولهم في الجوابِ (نَعَمْ) معناها (التصديق) إن وقعت بعد الماضي، نَحْوُ: (هل قام زيد؟) و(الوعد) إن وقعت بعد المستقبل، نَحْوُ: (هل تقوم؟).

قال سَيَبَوِيهِ (نَعَمْ) عِدَّةٌ وَتَصْدِيقٌ.

قال ابنُ بَاشَادٍ: يريدُ أُمَّهَا عِدَّةٌ فِي الْاسْتِفْهَامِ، وَتَصْدِيقٌ لِلْإِخْبَارِ، وَلَا يَرِيدُ اجْتِمَاعَ الْأَمْرَيْنِ فِيهَا فِي كُلِّ حَالٍ.

قال النَّبَلِيُّ: وهي تُبْقِي الْكَلَامَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ إِيْجَابٍ، أَوْ نَفْيٍ، لِأَنَّهَا وُضِعَتْ لِتَصْدِيقِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَرْفَعَ النِّفْيَ وَتُبْطِلُهُ فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: مَا جَاءَ زَيْدٌ، وَلَمْ يَكُنْ قَدْ جَاءَ، وَقُلْتَ فِي جَوَابِهِ: (نَعَمْ) كَانَ التَّقْدِيرُ: (نَعَمْ مَا جَاءَ) فَصَدَّقْتَ الْكَلَامَ عَلَى نَفْيِهِ، وَلَمْ يُبْطَلِ النِّفْيُ كَمَا تُبْطَلُهُ (بَلَى) وَإِنْ كَانَ قَدْ جَاءَ قُلْتُ فِي الْجَوَابِ (بَلَى) وَالْمَعْنَى قَدْ جَاءَ (فَنَعَمْ) تُبْقِي النِّفْيَ عَلَى حَالِهِ، وَلَا تُبْطَلُهُ، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف: ١٧٢] وَلَوْ قَالُوا: (نَعَمْ) كَانَ كُفْراً إِذْ مَعْنَاهُ: نَعَمْ لَسْتُ بِرَبِّنَا لِأَنَّهَا تُزِيلُ النِّفْيَ بِخِلَافِ (بَلَى) فَإِنَّهَا لِلْإِيْجَابِ بَعْدَ النِّفْيِ. اهـ

وقوله ﷺ (يَتَخَلَّلُ بِلِسَانِهِ)؛ أي: يَتَشَدَّقُ فِي الْكَلَامِ، وَيُفَخِّمُ بِهِ لِسَانَهُ، وَيُلْفُهُ كَمَا تَلْفُ الْبَقْرَةُ الْكَلَامَ بِلِسَانِهَا لَفًّا. (١)

قال أبو عبد الرحمن آبادي رحمه الله في ((عَوْنِ الْمُعْبُودِ)) (ج ١٣ ص ٣٤٨):  
 قوله ﷺ (الْبَلِيغُ)؛ أي: الْمُبَالِغُ فِي فَصَاحَةِ الْكَلَامِ، وَبِلَاغَتِهِ؛ وَقَوْلُهُ ﷺ (الَّذِي يَتَخَلَّلُ بِلِسَانِهِ)؛ أي: يَأْكُلُ بِلِسَانِهِ، أَوْ يُدِيرُ لِسَانَهُ حَوْلَ أَسْنَانِهِ مُبَالِغَةً فِي إِظْهَارِ بِلَاغَتِهِ؛ وَقَوْلُهُ ﷺ (تَتَخَلَّلُ الْبَاقِرَةُ بِلِسَانِهَا)؛ أي: الْبَقْرَةُ كَأَنَّهُ أُدْخِلَ التَّاءَ فِيهَا عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ مِنَ الْجِنْسِ كَالْبَقْرَةِ، وَاسْتَعْمَلَهَا مَعَ التَّاءِ قَلِيلًا، قَالَ الْقَارِي. اهـ

وقال النُّوَوِيُّ رحمه الله في ((الْأَذْكَارِ)) (ص ٥٧٢): (يُكْرَهُ التَّفْعِيرُ فِي الْكَلَامِ بِالتَّشَدُّقِ، وَتَكْلُفِ السَّجْعِ، وَالْفَصَاحَةِ، وَالتَّصْنُوعِ بِالمُقَدِّمَاتِ الَّتِي يَعْتَادُهَا الْمُتَفَاصِحُونَ، وَزَخَارِفِ الْقَوْلِ، فَكُلَّ ذَلِكَ مِنَ التَّكْلِيفِ الْمَذْمُومِ). اهـ  
 قلت: وقد أنكر النَّبِيُّ ﷺ هذا الأمر لما يخالطه من الكذب، والتزديد على الكتابِ والسُّنَّةِ. (٢)

(٣) وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (أَنَّ رَجُلًا خَطَبَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِيهِمَا فَقَدْ غَوَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ، قُلْ وَمَنْ يَعْصِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ)).  
 وَفِي رِوَايَةٍ: (قُمْ أَوْ اذْهَبْ، بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ).  
 وَفِي رِوَايَةٍ: (بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ، قُمْ).  
 وَفِي رِوَايَةٍ: (قُلْ مَنْ يُطِيعِ اللَّهَ، وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِي اللَّهَ، وَرَسُولَهُ فَقَدْ غَوَى، وَلَا تَقُلْ: وَمَنْ يَعْصِيهِمَا).

(١) انظر: ((التهذيب)) لابن الأثير (ج ٢ ص ٧٣) و((القاموس المحيط)) للفيثوري (ج ١ ص ٣٧٥).

(٢) انظر ((معالم السنن)) للخطيب (ج ٧ ص ٢٢٨) و((تهديب السنن)) لابن القيم (ج ٧ ص ٢٩١).

أخرجه مُسْلِمٌ فِي ((صَحِيحِهِ)) (ج ٦ ص ١٥٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي ((الْمُصَنَّفِ)) (ج ١٠ ص ٣٤٧)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي ((سُنَنِهِ)) (ج ١ ص ٦٦٠) وَ(ج ٥ ص ٢٥٩)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي ((الْمُسْنَدِ)) (ج ٢ ص ٣٦٣)، وَالْبَغَوِيُّ فِي ((شَرْحِ السُّنَنِ)) (ج ١٢ ص ٣٦٠)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي ((الْمُؤَافِقَةِ)) (ج ١ ص ٣٣)، وَالنَّسَائِيُّ فِي ((السُّنَنِ الْكُبْرَى)) (ج ٥ ص ٢٢٩)، وَفِي ((السُّنَنِ الصُّغْرَى)) (ج ٦ ص ٩٠)، وَأَحْمَدُ فِي ((الْمُسْنَدِ)) (ج ٤ ص ٢٥٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي ((السُّنَنِ الْكُبْرَى)) (ج ٣ ص ٢١٦)، وَفِي ((الشُّعْبِ)) تَعْلِيْقاً (ج ٤ ص ٣١٣)، وَفِي ((الْمَعْرِفَةِ)) (ج ٤ ص ٣٧١)، وَفِي ((الْآدَابِ)) تَعْلِيْقاً (ص ٢٥١)، وَابْنُ النَّحَّاسِ فِي ((الْقَطْعِ وَالِائْتِنَافِ)) (ص ٢٨)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي ((مُشْكَلِ الْآثَارِ)) (ج ٨ ص ٣٧١)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي ((صَحِيحِهِ)) (٢٧٩٨)، وَالْحَاكِمُ فِي ((الْمُسْتَدْرَكِ)) (ج ١ ص ٢٨٩)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي ((الْمُسْتَخْرَجِ)) (ج ٢ ص ٤٥٧)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي ((الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ)) (ج ١٧ ص ٩٨) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ عَنْ تَمِيمِ بْنِ طَرْفَةَ عَنْ عَدِيِّ بِهِ.

قُلْتُ: فَأَنْتَ تَرَى أَنَّهُ ﷺ أَنْكَرَ عَلَى الْخَطِيبِ قَوْلَهُ (وَمَنْ يَعْصِيهِمَا) ... وَإِنَّمَا أَنْكَرَ عَلَيْهِ لِتَشْرِيكِهِ فِي الضَّمِيرِ الْمُقْتَضِي لِلتَّسْوِيَةِ، وَأَمْرِهِ بِالْعَطْفِ تَعْظِيْماً لِلَّهِ تَعَالَى بِتَقْدِيمِ اسْمِهِ سُبْحَانَهُ. (١)

قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ((الْمُفْهَمِ)) (ج ٢ ص ٥١٠): (ظَاهِرُهُ: أَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَيْهِ جَمَعَ اسْمِ اللَّهِ، وَاسْمِ رَسُولِهِ ﷺ فِي ضَمِيرِ وَاحِدٍ). اهـ

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ((إِكْمَالِ الْمَعْلَمِ)) (ج ٣ ص ٢٧٥): (أَنْكَرَ عَلَيْهِ السَّلَامَ جَمَعَ اسْمِهِ مَعَ اسْمِ اللَّهِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَضَمِيرٍ وَاحِدٍ، لِمَا فِيهِ مِنَ التَّسْوِيَةِ تَعْظِيْماً لِلَّهِ تَعَالَى). اهـ

(١) انظر: ((شرح صحيح مسلم)) للتَّوَوِيَّيِّ (ج ٦ ص ١٥٩) و((خطبة الحاجة)) للشَّيْخِ الْأَبَلَايِيِّ (ص ١٧) و((المفهم)) لابي العباس القرطبي (ج ٢ ص ٥١١).

وقال البَغَوِيُّ رحمه الله في ((شرح السنة)) (ج ١٢ ص ٣٦٠): (وفيه - يعني

الحديث - تعليمُ الأدب في المنطق، وكراهيةُ الجمع بين اسمِ الله تعالى، واسمِ غيره... لأنه يتضمن نوعاً من التَّسوية). اهـ

وقال السِّنْدِيُّ رحمه الله في ((حاشيته على سنن النَّسَائِيِّ)) (ص ٨٠): (وقال

الشيخ عزُّ الدِّين بنُ عبد السلام من خصائصه ﷺ أنه كان يجوز له الجمع في الضمير بينه وبين ربه تعالى، وذلك ممتنع على غيره.

قال: وإنما يمتنع من غيره دونه؛ لأنَّ غيرَهُ إذا جمع أُوهِمَ إطلاقه التَّسوية، بخلافه هو

فإنَّ منصبه لا يتطَرَّقُ إليه إيهام ذلك). اهـ

وقال النَّوَوِيُّ رحمه الله في ((شرح صحيح مُسلم)) (ج ٦ ص ١٥٩): (أن

سَبَبُ التَّهْيِي أَنْ الخُطْبَ شَأْنُهَا البَسْطِ، والإيضاح، واجتناب الإشارات، والرُّموز). اهـ

قلت: وأصبح في هذا الزَّمان عند الخُطباءِ الجهل علماً، والعلم جهلاً عندما أخذوا

بالرأي والهوى، وتركوا الآثار والسُّنة فوَقعت الفتنة بين المسلمين<sup>(١)</sup>، ولا حول ولا قوَّة إلا بالله.

قال ابنُ بَطَّالٍ رحمه الله في ((شرح صحيح البخاري)) (ج ١٠ ص ٣٦٦):

(اعلم ﷺ أنَّ أُمَّتَهُ ستبَع المُحدثات من الأمور، والبِدَع، والأهواء المُضلة؛ كما وَقَعَ

للأُمم قبلهم، وقد أُنذِر في أحاديثٍ كثيرة بأنَّ الآخِر شرٌّ، وأنَّ السَّاعة لا تقوم إلا على

شرارِ النَّاسِ، وأنَّ الدِّينَ إنما يبقى قائماً عند خاصَّةٍ من المسلمين لا يخافون العداوات،

ويحتسبون أنفسهم على الله تعالى في القول بالحقِّ، والقيام بالمنهج القويم في دين الله

تعالى). اهـ

(١) وانظر: ((الفتح)) لابن حجرٍ (ص ١٣ ص ٣٠١).

وقال ابن حَجَرٍ رحمه الله في ((فتح الباري)) (ج ١٣ ص ٣٠١): (وقد وَقَعَ

مُعْظَمُ مَا أَنْذَرَ بِهِ ﷺ، وَسَيَقَعُ بَقِيَّةُ ذَلِكَ).

قلت: فالنَّاظِرُ إِلَى جَمْهُورِ خُطْبَاءِ الْجُمُعِ الَّذِينَ يَتَصَدَّرُونَ، وَيُجِيزُونَ لِأَنْفُسِهِمْ ارْتِقَاءَ الْمَنَابِرِ لِلوَعظِ، وَالتَّدْرِيسِ، وَالفَتْوَى، وَالتَّوْجِيهِ، يَرَى بِأَنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ يُجِيدُونَ الْكَلَامَ وَالتَّشَدُّقَ، وَلَا يُجِيدُونَ الْعِلْمَ وَتَطْبِيقَهُ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

إِنَّ أَحْوَالَ الْخُطْبَاءِ عَجِيبَةٌ... تَرَاهُمْ لَا يَعْرِفُونَ كَيْفَ يُوْجِهُونَ النَّاسَ، وَإِلَى أَيِّ اتِّجَاهٍ يَدُورُ بِهِمْ... فَمِنْ هَذَا حَالُهُمْ كَيْفَ سَيَفْهَمُ النَّاسُ كَلَامَهُمْ، وَإِلَى أَيِّ وَجْهَةٍ يَتَّجِهُونَ بِهِمُ اللَّهُمَّ غَفْرًا.

قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥].

إِذَا فَلَا تَغْتَرُ بِجَذَلَةٍ مُتَحَدِّقٍ، أَوْ فَيَقْهَةٍ مُتَفِيهِقٍ، أَوْ تَشَدَّقَ مُتَشَدِّقٍ، بَلِ ﴿وَاسْتَقِمَّ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ﴾ [الشورى: ١٥].  
هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَنَا بِهَذَا الْكِتَابِ جَمِيعَ الْأُمَّةِ، وَأَنْ يَقْبَلَ مِنِّي هَذَا الْجُهِدَ، وَيَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، وَأَنْ يَتَوْلَانَا بِعَوْنِهِ، وَرِعَايَتِهِ إِنَّهُ نِعْمَ الْمَوْلَى، وَنِعْمَ النَّصِيرُ.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

أبو عبدالرحمن

فوزي بن عبدالله بن محمد الحميدي الأثري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَنْ اعْتَصَمَ بِالْأَثْرِ نَجَا

ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى

أَنَّ مِنْ عِلَامَاتِ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ لِمَزِهِمْ أَهْلَ الْأَثْرِ

بِالْخَطَأِ فِي النَّحْوِ وَاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ!

فأصحابُ الأهواءِ ولا سيَّما الحاقدون منهم فإنَّهم لحرصهم على إسقاطِ طلبَةِ الأثرِ والسُّنَّةِ إذا لم يجدوا شيئاً في التَّوْحِيدِ، والعقيدة، والمَنهجِ يرموهم بأنَّهم لا يعرفون في النَّحْوِ واللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ<sup>(١)</sup>... فيفرحون بمثل هذا الذي لا يسلمُ منه أحد... ظناً منهم أنَّهم قد ظفروا بما يَحْلَمُونَ به، ويتمنَّونه انتقاماً لأنفسهم ولرؤوسهم<sup>(٢)</sup> الذين خرجوا عن صفِ منهجِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة.

وفعلوا ذلك عندما عجزوا أن يجدوا لأهل الأثر ما يسقطهم في مجال المَنهجِ، وهُزِّمُوا في هذا المجال شرَّ هزيمة، فذهبوا يُنقبون عنهم فلم يجدوا إلاَّ بعض الأخطاء<sup>(٣)</sup> التي

(١) وللعلم بأنَّ أهلَ الحديثِ والأثرِ هم أهلُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الصَّحِيحَةِ، لأنَّهم يعرفون المعاني الصَّحِيحَةَ في التَّفْسِيرِ، والتَّرْجِيحِ في معاني الأحاديثِ اللُّغَوِيَّةِ الصَّحِيحَةِ، وهذا هو مُراد الشَّرْعِ المَطَهَّرِ.

قلت: وبذلك تعرف الأحكام الصَّحِيحَةَ التي هي مَدَارُ الدِّينِ عليها.

فهذا هو المقصودُ من معرفة اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وهذه المعرفة العلمية لا يتقنها إلاَّ أهلُ الحديثِ والأثرِ، وما عليك إلا أن تنظر في كتبهم المُصَنَّفَةَ في ذلك.

وأما المُبالغة في النَّحْوِ والأوجه فيه، فهذا ليس مُراد الشَّرْعِ، بل هذا مما يُضَيِّع الأوقات عن المُهمَّاتِ، ويشغل عن العلوم المُهمَّةِ عن الأمة، فأذهبوا الزمان في علم لا يراد بنفسه، بل لغيره، وهو من تلبس إبليس على التَّحْوِيين من أهل الزمان، والله المستعان.

(٢) قلت: ولو جمعت أخطاء رؤوس أهل البدع مع أتباعهم في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لَبَلَّغَتْ المُجلدات اللِّهْمَ غفراً.

(٣) تلك الأخطاء التَّحْوِيَّةُ التي يقع فيها بعض العلماء ولا تضرهم كما سوف يأتي.



لا تضرُّ صاحبها إذا كان من أهل السنة والجماعة، فجعلوها في مصافِّ البدع الكبرى، وصوروها في صورِ الموبقاتِ المهلكاتِ!!... نعوذ بالله من الخذلانِ.

**قلت:** وأهل العلم لم يدَّعوا العِصمة، والكمال في شيء من أعمالهم العلميَّة، ولا غَيْرَهَا... ولا ادَّعى هذا أحد من أهل العلم، فقد يقع العالم في الأخطاء، والمخالفات للكتاب والسُّنة، فضلاً عن الأخطاء اللُّغويَّة، والإملائيَّة.

وقد يبحث العالم عن حديث، أو تَرْجَمَةَ رَجُلٍ من مَظانِّه من المَصادر فلا يقف عليه فيعتذر، وقد يكون إماماً في فنٍّ من الفنون فتوجد له الأخطاء في فنِّه، فهذا سَيَّبُوهُ رحمه الله إمام في اللُّغة العربيَّة، قد استدرك عليه شيخ الإسلام ابن تيميَّة رحمه الله ثمانين خطأً، وكم من فقيه له أخطاؤه؟ وكم من مُحدِّثٍ، ومُفسِّرٍ لهم أخطاؤهم في العلم.

**قلت:** وكلّ هذه الأخطاء لا تضرُّ أصحابها، ولا تحط من مكانتهم إذ لا يحط من مكانة الرَّجُلِ إلا ارتكاب الكبائر، أو اقتحام البدع، وعداء أهل السنة، هذا هو منهج أهل السنة والجماعة، أما أهل البدع ولا سيَّما الحاقدون منهم فإنهم لحرصهم على إسقاط أهل السنة يفرحون بمثل هذه السَّقَطات التي لا يسلم منها أحد، ظناً منهم أنّهم قد ظفروا بما يَحْلُمُونَ به، ويتمنّونه انتقاماً لرؤوسهم المُبتدعة الذين خَرَجُوا عن مَنَهِجِ أَهْلِ السُّنَّةِ عَقِيدَةً، وشريعةً متعمدين لكثير مما خرجوا عنه .

فإذا ظفروا بشيءٍ من الأخطاء التي لا تضرُّ جعلوها في مصافِّ البدع الكبرى وصوروها في صورِ الموبقاتِ المهلكاتِ.<sup>(١)</sup>

(١) وأصلُ الجهلةِ المُبتدعةِ في دين الله مُحارِبَةُ ما جَهِلُوا اللَّهَ عُمْراً.

قال ابن القيم رحمه الله في ((هداية الحيارى)) (ص ١٨): (والأسبابُ المانعة من قبول الحق كثيرة جداً فمنها الجهل به، وهذا السبب هو الغالب على أكثر النفوس فإن من جهل شيئاً عاداه، وعادى أهله). اهـ

وهذا الكوثريُّ المبتدع<sup>(١)</sup> يتجرأ في الطعن في كبار الأئمة بلمزهم بالنحو واللغة العربية، وذلك عندما لم يجد عليهم من الأخطاء في المنهج والشريعة اللهم غفراً. فطعن في نسب الإمام الشافعي رحمه الله المتفق على إمامته، وجعله من الموالي لا من قريش...!!، بل جعله من الجهال باللغة العربية وبالحدِيث، وبأحكام الفقه...!!<sup>(٢)</sup>

قال الكوثريُّ المبتدع في ((تأنيبه)) (ص ٢٧): (وابن فارس هو الإمام المشهور في اللغة، وهو الذي قال عنه الميداني: إنَّه شرعَ يُصلح ألفاظ الشافعيِّ، فسئل عن ذلك فقال: هذا إصلاحُ الفاسد، فلمَّا كثر عليه أنف من مذهبه، وانتقل إلى مذهب مالك). اهـ

(١) والكوثريُّ هذا ينتسب إلى مذهب الجهمية والأشاعرة في الاعتقاد، ومع ذلك ينتسب إلى مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله، وهذا الانتساب من أبطال الباطل، بل يُعتبر من التناقض، لأنَّ التناقض في الانتساب هو: أن ينتسب إلى الشيء، وهو مُخالف له. فهذا الكوثريُّ ينتسب إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله مع إظهاره ترك أتباعه في الاعتقاد، ومذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله في الاعتقاد على مذهب أهل السنة.

والذي ينتسب إلى الأئمة الأربعة رحمهم الله، يجب أن يُوافقهم في الاعتقاد، ولا يُخالفهم إلى اعتقاد غيرهم من الجهمية، والمعتزلة، والأشاعرة، وغيرهم.

فهؤلاء ينتسبون إلى الأئمة رحمهم الله، وهم يُخالفونهم في العقيدة، فينتسبون إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله، وإلى الإمام مالك رحمه الله، وإلى الإمام الشافعي رحمه الله، وإلى الإمام أحمد رحمه الله، وهم على عقيدة المعتزلة والأشاعرة، وينسبون هذا الاعتقاد الباطل إلى الأئمة اللهم غفراً. قلت: والانتساب الصحيح: هو أن ينتسب إلى الشيء ويكون مُوافقاً له، فالذي ينتسب إلى الأئمة يُوافق ما هم عليه من التوحيد الصحيح الخالص من توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات، والله ولي التوفيق.

وانظر: ((شرح مسائل الجاهلية)) للشَّيخ صالح بن فوزان الفوزان (ص ٩٥-٩٩).

(٢) انظر: ((بيان تلبس المُفتري مُجد زاهد الكوثري)) لأحمد العُمري (ص ٧٢).

وقال الكَوْثَرِيُّ المُبتدع في ((تأنيبه)) (ص ٢٨): (حكى مُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى عن الجَاحِظِ أَنَّهُ قال: سَمِعْتُهُ - أَي - الشَّافِعِي ينادي يا مَعْشَرَ المَلاحِونَ، فقلت له: خَرِبَ بَيْتُكَ لَحْنَتَ ! فقال: هذا لسانِ أَهْلِ سَيْفِ الحِجازِ).<sup>(١)</sup> اهـ

قلت: وهذه أكاذيب الكَوْثَرِيِّ على الإمام الشَّافِعِيِّ رحمه الله.

وطعن الكَوْثَرِيُّ في نَسَبِ الإمام مالِكٍ رحمه الله وجعله من الموالِي لا من العرب، ونَسَبَهُ إلى الجَهِلِ بالعربية، واللَّحْنِ الفاحش الذي لا ينطقُ به شَرَكْسِيٌّ، فضلاً عن عامِّيِّ عَرَبِيٍّ، فضلاً عن الإمام مالِكٍ رحمه الله.<sup>(٢)</sup>

قال الكَوْثَرِيُّ المُبتدع في ((تأنيبه)) (ص ٢٧): (أن المبرِّدَ ذكر في كتاب (اللُّحْنَةُ)

عن مُحَمَّدِ بنِ القاسمِ عن الأصمعيِّ قال: دخلت المدينةَ على مالِكِ بنِ أنسٍ فما هَبْتُ أحداً هيبتي له، فتكلَّم فلَحَنَ، فقال: مُطِرْنَا البَارِحَةَ مَطَرًا أَي مَطَرًا، فَخَفَّ في عيني، فقلت: يا أبا عبد الله، قد بَلَغْتَ من العلم هذا المبلغَ فلو أصلحتَ من لسانك، فقال: فكيفَ لو رأيتمُ ربيعةً؟ كُنَّا نقول له: كيف أصبحت؟ فيقول: بخيراً بخيراً قال: وإذا هو قد جعله لنفسه قدوةً في اللحنِ وعذراً). اهـ

(١) وهذه القصة من كذب الكَوْثَرِيِّ نعوذُ بالله من الكذب.

قلت: فمن نَهَجَ هذا المنهج في النقد يأسقاط أهل العلم بخطئهم في اللُّغة العربية، فقد اقتدى بالكَوْثَرِيِّ المُبتدع ألا ساء ما يقتدون.

(٢) ومثل قول الكَوْثَرِيِّ المُبتدع، قول أهل البدع أيضاً بأن الإمام أحمد رحمه الله ليس بفقيه، لكنه محدِّثٌ!!!.

قال ابنُ عَقِيلٍ رحمه الله: (من عَجيب ما سمعته عن هؤلاء الأَحداثِ الجُهَّالِ أَنهم يقولون: أحمد - يعني ابن حَنبَلٍ - ليس بفقيه، لكنّه محدِّثٌ. قال: وهذا غاية الجهل، لأن له اختيارات بناها على الأحاديث بناءً لا يعرفه أكثرهم، وربما زاد على كبارهم).

انظر: ((سِيَرُ أعلامِ التُّبلاءِ)) لِلذَّهَبِيِّ (ج ١١ ص ٣٢١).

قلت: هكذا يطعنون في الإمام أحمد رحمه الله لإسقاطه لكن هيهات هيهات.

قال الذَّهَبِيُّ رحمه الله في ((السِّيَرِ)) (ج ١١ ص ٣٢١): (ووالله لقد بلغ - يعني الإمام أحمد - في الفقه خاصةً رتبةً

الليث، ومالك، والشَّافِعِيِّ، وأبي يُوسُف...).

قلت: هكذا ينقل هذه الخرافة المكذوبة حتى على الأصمعيّ!، بلا حياء، ولا

خوف اللهم غفراً.

فَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ عُقْبَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ الْبَدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ: (إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ).

أخرجه البُخَارِيُّ في ((صحيحه)) (ج ٦ ص ٥١٥)، وفي ((الأدب المفرد))

(ص ٢٠٦)، وأبو داود في ((سننه)) (ج ٤ ص ٢٥٢)، وابنُ ماجه في ((سننه)) (ج ٢

ص ١٤٠٠)، وأحمد في ((المُسند)) (ج ٤ ص ١٢١ و ١٢٢) و(ج ٥ ص ٢٧٣)،

والبَيْهَقِيُّ في ((السُّنن الكبرى)) (ج ١٠ ص ١٩٢)، وفي ((شُعب الإيمان)) (ج ٦

ص ١٤٣)، وفي ((الآداب)) (ص ١٣٢)، وابنُ أَبِي شَيْبَةَ في ((المُصنّف)) (ج ٨

ص ٣٣٦)، والدَّارِمِيُّ في ((الردّ على المَرِيسِيِّ)) (ص ١٧٣)، وابنُ الجَوْزِيِّ في

((الحدائق)) (ج ٢ ص ٥٤٦)، وفي ((مَشِيخته)) (ص ٨٦)، والطَّحَاوِيُّ في ((مُشكَل

الآثار)) (ج ١ ص ٤٧٩)، وابنُ الجَعْدِ في ((المُسند)) (ج ١ ص ٤٦٤)، وابنُ الأَبَّارِ في

((المُعجم)) (ص ١٤٨ و ١٤٩)، والطَّيَالِسِيُّ في ((المُسند)) (ص ٨٦)، وعبدالله بنُ

أحمد في ((زوائد المُسند)) (ج ٥ ص ٢٧٣)، وابنُ فَاخِرِ في ((مجلس من أماليه))

(ص ٤٨٢)، وأبو بكر الأنصاريّ في ((المَشِيخة الكبرى)) (ج ٢ ص ٦٠٠)، والقاسم

الثَّقَفِي في ((الأَرْبَعِينَ)) (ص ٢٢٠)، وأبو طاهر السِّلْفِي في ((الأَرْبَعِينَ الْبُلْدَانِيَّة))

(ص ٤٩)، والعَطْرِيْفِيُّ في ((جُزئته)) (ص ١٢٢)، وتَمَّامُ في ((الفوائد)) (١٠٨٦)، والمِزِّيُّ

في ((تهذيب الكمال)) (٢/ق/٧٤٢/ط)، ونَجْمُ الدِّينِ النَّسْفِيِّ في ((عُلَمَاء سَمَرْقَنْد))

(ص ٢٩٨)، وابنُ النَّقُورِ في ((مَشِيخته)) (ص ٧٩)، وابنُ نَجِيدِ السُّلَمِيِّ في ((حديثه))

(١٠٠٣)، وأبو نُعَيْمٍ في ((الحلّية)) (ج ٤ ص ٣٧٠)، و(ج ٨ ص ١٢٤)، والخطيب

البَغْدَادِيُّ في ((تاريخ بَغْدَاد)) (ج ١٠ ص ٣٠٤ و ٣٥٦)، و(ج ٦ ص ١١٤ و ١١٥)،

و(ج ٣ ص ١٠٠)، وابنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي ((مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ)) (ص ١٨)، وَالبَغَوِيُّ فِي ((شرح السُّنَّةِ)) (ج ١٣ ص ١٧٣)، وَالتَّعَالِ الْبَغْدَادِيُّ فِي ((مَشِيخَتِهِ)) (ص ٩٣)، وَصَدْرُ الدِّينِ الْبَكْرِيُّ فِي ((الْأَرْبَعِينَ)) (ص ٩٧)، وَأَبُو نَصْرِ الْعُكْبَرِيُّ الْبِقَالِ فِي ((حَدِيثِهِ)) (ص ٤٥)، وَابْنُ الْبُخَارِيِّ فِي ((مَشِيخَتِهِ)) (ج ٣ ص ١٨٤٤)، وَالْحَرَائِطِيُّ فِي ((مَسَاوِي الْأَخْلَاقِ)) (ص ١٨٩)، وَالْقَسْنَطَلَانِيُّ فِي ((إِرْشَادِ السَّارِي)) (ج ٧ ص ٤٩٥)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي ((تَارِيخِ دِمَشْقٍ)) (ج ٤٠ ص ٥٠٨ و ٥٠٩) وَ(ج ٤٦ ص ٣٠١) وَ(ج ٦٤ ص ٦٣)، وَفِي ((مُعْجَمِ الشُّيُوخِ)) (ج ١ ص ٤٧٩)، وَالشَّجَرِيُّ فِي ((الْأَمَالِي)) (ج ٢ ص ١٩٦)، وَالسَّمَّانُ فِي ((مَشِيخَتِهِ)) كَمَا فِي ((التَّدْوِينِ فِي أَخْبَارِ قَزْوِينِ)) لِلرَّافِعِيِّ (ج ١ ص ٤٦٨)، وَالثَّقَفِيُّ فِي ((مُسْنَدِ الشَّهَابِ)) (ج ٢ ص ١٨٧ و ١٨٨)، وَابْنُ قُدَّامَةَ فِي ((التَّوَابِينِ)) (ص ٢٣٧)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي ((الْكَامِلِ)) (ج ٦ ص ٢١٠٢)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي ((صَحِيحِهِ)) (ج ٣ ص ٣)، وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي ((الْمُعْجَمِ)) (ج ٢ ص ٦٢٩ و ٦٣٠)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي ((التَّمْهِيدِ)) (ج ٢ ص ٦٨ و ٦٩)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي ((الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ)) (ج ٣ ص ١٦٤)، وَفِي ((الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ)) (ج ١٧ ص ٢٣٦ و ٢٣٧)، وَالدَّهَبِيُّ فِي ((مُعْجَمِ الشُّيُوخِ)) (ج ٢ ص ٩٩)، وَفِي ((السِّيَرِ)) (ج ١ ص ٢٥٩) وَ(ج ١٦ ص ١٠٢)، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي ((الْأَمْثَالِ)) (ص ١٢٢)، وَفِي ((طَبَقَاتِ الْمُحَدِّثِينَ بِأَصْبَهَانَ)) (ج ٤ ص ٢٣٥) مِنْ طَرَقَ عَنْ مَنْصُورِ ابْنِ مُعْتَمِرٍ عَنْ رُبَيْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ بِهِ.

وقوله ﷺ: (إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى)؛ يُشِيرُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَنَّ

هَذَا مَأْثُورٌ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَأَنَّ النَّاسَ تَدَاوَلُوهُ بَيْنَهُمْ، وَتَوَارَثُوهُ عَنْهُمْ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ.

وهذا يدلُّ على أنَّ التُّبُوَّةَ المتقدِّمة جاءت بهذا الكلام، وأنَّه اشتهر بين النَّاسِ حتَّى وَصَلَ إِلَى أَوَّلِ هذه الأُمَّة. (١)

إِذَا الحَيَاءُ مما أثار عن الأنبياء السَّابِقِينَ، وتداوله النَّاسُ وتوارثوه قَرَنًا بعد قَرْنٍ. قلت: وهذا يدلُّ على اتِّفَاقِ الأنبياء على هذا الأمر، وما اتَّفَقَهُمْ إِلَّا لفضل الحياء، ودم فاقده.

وقوله ﷺ: ((فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ))؛ هو أمرٌ بمعنى الخبر، أو هو للتَّهديد، والوعيد؛ أي: اصنع ما شِئْتَ فَإِنَّ الله يجزيك، أو إذا لم يَكُنْ لك حياء فاعمل ما شِئْتَ فَإِنَّ الله يجازيك عليه. (٢)

قال الخطَّابِيُّ رحمه الله في ((أعلام الحديث)) (ج ٣ ص ٢١٩٨): (معنى قوله ﷺ: (التُّبُوَّةُ الأُولَى))؛ أَنَّ الحَيَاءَ لم يَزَلْ ممدوحاً على ألسن الأنبياءِ الأولين ومأموراً به، لم يُنسخ فيما نسخ من الشرائع، فالأولون والآخرون فيه على منهاج واحدٍ. وقوله ﷺ: ((إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ))؛ لَفْظُهُ لَفْظُ أَمْرٍ وَمَعْنَاهُ الخَبْرُ. يَقُولُ: إِذَا لَمْ يَكُنْ لك حياءٌ يَمْنَعُكَ مِنَ القَبِيحِ صَنَعْتَ مَا شِئْتَ، يُرِيدُ ما تَأْمُرُكُ بِهِ النَفْسُ وَتَحْمِلُكَ عَلَيْهِ مِمَّا لَا تُحْمَدُ عَاقِبَتُهُ، وَحَقِيقَتُهُ: مَنْ لَمْ يَسْتَحْ صَنَعَ ما شاء). اهـ

وبَوَّبَ عَلَيْهِ الإمام البُخَارِيُّ رحمه الله في ((صحيحه)) (ج ١٠ ص ٥٢٣) باب: إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ.

قال تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت: ٤٠].

(١) انظر: ((جامع العلوم والحكم)) لابن رجب (ص ٤٩٧) و((شرح الأربعة النوية)) لشيخنا الشيخ محمد العثيمين (ص ٢٠٦).  
(٢) انظر: ((جامع العلوم والحكم)) لابن رجب (ص ٤٩٨) و((معالم السنن)) للخطَّابِيِّ (ج ٧ ص ١٧٢)، و((أعلام الحديث)) له (ج ٣ ص ٢١٩٨)، و((شرح صحيح البخاري)) لابن بطَّال (ج ٩ ص ٢٩٩)، و((عمدة القاري)) للعيني (ج ١٣ ص ١٢٠)، و((الكواكب الدراري)) للكزمايِّي (ج ٢١ ص ٢٣٦)، و((إرشاد الساري)) للقسطلاني (ج ٧ ص ٤٩٦)، و((تحفة الباري)) للأنصاري (ج ٦ ص ١٠٢)، و((مرقاة الصُّعود)) للسُّيوطي (ج ٥ ص ١٧٧).

قلت: وإذا لم يَكُنْ فيكَ حياءُ صنعتَ ما شئتَ والله المُستعان. (١)

وقال الخطَّابي رحمه الله: (الحكمة في التعبير بلفظ الأمر دون الخبر في الحديث:

أن الذي يكف الإنسان عن مواجهة الشر هو الحياء، فإذا تركه صار كالمأمور طبعاً بارتكاب كل شر). (٢)(٣) اهـ

قال شيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله في ((شرح الأربعين

النَّووية)) (ص ٢١٠): (والحياءُ نوعان: الأوَّلُ: فيما يتعلَّق بحقِّ الله ﷻ. والثاني: فيما يتعلَّق بحقِّ المخلوق. أمَّا الحياءُ فيما يتعلَّق بحقِّ الله ﷻ فيجب أن تستحي من الله ﷻ أن يَراك حيثُ نهاك، وأن يفقدك حيثُ أمرك، وأمَّا الحياءُ مِنَ المخلوق فأن تكفَّ عن كلِّ ما يُخالف المُروءة، والأخلاق). اهـ

وقال ابن رجب رحمه الله في ((جامع العلوم)) (ص ٤٩٧): (وقوله ﷻ ((إذا

لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ)) في مَعْنَاهُ قولان: أحدهما: أنه ليس بمعنى الأمر أن يصنع ما شاء، ولكنّه على معنى الذمِّ والنهي عنه، وأهل هذه المقالة لهم طريقتان:

(١) أنه أمرٌ بمعنى التَّهديد والوعيد، والمعنى: إذا لم يَكُنْ لك حياءُ، فاعمل ما

شِئْتَ، فإنَّ الله يجازيك عليه؛ كقوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت: ٤٠].

(٢) أنه أمرٌ، ومعناه الخبر، والمعنى: أن مَنْ لم يستحِ، صنَعْ ما شاء، فإنَّ المانع

مَنْ فعل القَبائح هو الحياءُ، فمَنْ لم يَكُنْ له حياءُ، انهمك في كلِّ فحشاء، ومُنكر.

(١) انظر: ((شرح الأربعين النَّووية)) لشيخنا الشيخ محمد العثيمين (ص ٢٠٧).

(٢) قلت: فلما ترك الكوثرِيُّ الحياءَ ارتكب الشُّرور والعياذ بالله.

(٣) انظر: ((فتح الباري)) لابن حجرٍ (ج ٦ ص ٥٢٣).

**والقول الثاني:** في معنى قوله ﷺ ((إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعِ مَا شِئْتَ)): أَنَّهُ أَمْرٌ بِفَعْلٍ مَا يَشَاءُ عَلَى ظَاهِرِ لَفْظِهِ، وَأَنَّ الْمَعْنَى: إِذَا كَانَ الَّذِي تَرِيدُ فَعْلَهُ مِمَّا لَا يُسْتَحَى مِنْ فَعْلِهِ، لَا مِنْ اللَّهِ، وَلَا مِنْ النَّاسِ، لِكَوْنِهِ مِنْ أَعْمَالِ الطَّاعَاتِ، أَوْ مِنْ جَمِيلِ الْأَخْلَاقِ، وَالْآدَابِ الْمُسْتَحْسَنَةِ، فَاصْنَعِ مِنْهُ حِينَئِذٍ مَا شِئْتَ). اهـ

وقوله ﷺ ((النَّبُوءَةُ الْأُولَى)): أَنَّ الْحَيَاءَ لَمْ يَزَلْ أَمْرَهُ ثَابِتًا، وَاسْتِعْمَالَهُ وَاجِبًا مُنْذُ زَمَانِ النَّبُوءَةِ الْأُولَى، وَأَنَّهُ مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ نَدِبَ إِلَى الْحَيَاءِ، وَحَثَّ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَمْ يُنْسَخْ فِيمَا نُسِخَ مِنْ شَرَائِعِهِمْ، وَلَمْ يَبْدَلْ فِيمَا بَدَّلَ مِنْهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ أَمْرٌ قَدْ عَلِمَ صَوَابَهُ، وَبَانَ فَضْلُهُ، وَاتَّفَقَتِ الْعُقُولُ عَلَى حُسْنِهِ، وَمَا كَانَ هَذَا خَصْتَهُ: لَمْ يُجْزَ عَلَيْهِ النَّسْخُ وَالتَّبْدِيلُ. (١)

**قلت:** فمن أراد أن يفتدي بالأنبياء عليهم السلام فليستحي من الله تعالى من قبيح الأمور (٢) ... لأنَّ الحياءَ مانع من الأعمال القبيحة ك(الكذب) وغيره.

**قلت:** والشرائع السابقة للأنبياء جاءت بالقصيلة، ونهت عن الرذيلة... فهم متفقون على الحياء.

ويظهرُ كذبُ الكوثريِّ الكذابِ على الإمامِ الشافعيِّ رحمه الله، بأنَّ الإمامَ الشافعيِّ رحمه الله كان فصيحُ اللسانِ بليغاً، وحجّة في لغة العرب، كرّس من حياته الأعوام الطوال للاشتغال بالعربية حتى أنه عاشَ فترةً طويلةً من الزمن مع بطنٍ من بطون

(١) انظر: ((معالم السنن)) للحطّايّ (ج ٧ ص ١٧١ و ١٧٢)، و((شرح الأربعين)) للنوويّ (ص ٩٥)، و((التعيين في شرح الأربعين)) للطوّيّ (ص ١٦٨)، و((شرح صحيح البخاري)) لابن بطّال (ج ٩ ص ٢٩٩)، و((عمدة القاري)) للعينيّ (ج ١٣ ص ١٢٠)، و((الكواكب الدراري)) للكزّمانيّ (ج ٢١ ص ٢٣٦)، و((إرشاد الساري)) للقسطلانيّ (ج ٧ ص ٤٩٦)، و((تحفة الباري)) للأنصاريّ (ج ٦ ص ١٠٢)، و((مزقة الصعود)) للشُّيوطيّ (ج ٥ ص ١٧٧).

(٢) والكوثريُّ بقده في العلماء، وكذبه عليهم، وغير ذلك فقد فقد الحياء؛ نعوذُ بالله من الخذلان.

قال النوويّ في ((شرح الأربعين)) (ص ٩٤): (إذا ترك المرء الحياء فلا تنتظرون منه خيراً). اهـ



هُذَيْلٌ، يَرِحُلُ بَرَحِيلَهُمْ، وَيَنْزِلُ حَيْثَمَا حَلُوا لَا لَشَيْءٍ إِلَّا لِيَأْخُذَ الْعَرَبِيَّةَ مِنْ مَنَابِعِهَا الصَّافِيَّةِ، وَلَيْسَلِمَ لِسَانَهُ مِنْ كَدْرِ الْعُجْمَةِ الَّتِي شَابَتْ الْكَثِيرَ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ بِسَبَبِ دُخُولِ الْأَعَاجِمِ، وَالْمَوَالِي نَتِيجَةَ لِفَتْوحَاتِ الْمُسْلِمِينَ لِبِلَادِ الْعَجَمِ، فَكَانَ لِذَلِكَ أَثَرُهُ الْوَاضِحَ عَلَى فَصَاحَتِهِ، وَتَضَلَعَهُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالْأَدَبِ، وَالنَّحْوِ حَتَّى غَدَا حُجَّةً يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ<sup>(١)</sup>، وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

(١) عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ قَالَ: (أَقَمْتُ فِي بَطُونِ الْعَرَبِ عِشْرِينَ سَنَةً آخِذٌ أَشْعَارَهَا، وَوَلُغَاتَهَا).<sup>(٢)</sup>

(٢) وَعَنْ يَحْيَى بْنِ هِشَامِ النَّحْوِيِّ قَالَ: (طَالَتْ مُجَالَسَتُنَا لِمُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسِ الشَّافِعِيِّ فَمَا سَمِعْتُ مِنْهُ لِحَنَةً قَطُّ، وَلَا كَلِمَةً غَيْرَهَا أَحْسَنَ مِنْهَا).<sup>(٣)</sup>

(٣) وَعَنْ أَبِي ثَوْرٍ قَالَ: (مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ عَلَى رَأْيِ مِثْلِ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسٍ فِي عِلْمِهِ، وَفَصَاحَتِهِ، وَثَبَاتِهِ فَقَدْ كَذَبَ).<sup>(٤)</sup>

(٤) وَعَنْ مُصْعَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيِّ قَالَ: (كَانَ الشَّافِعِيُّ فِي ابْتِدَاءِ أَمْرِهِ يَطْلُبُ الشِّعْرَ، وَأَيَّامَ النَّاسِ، وَالْأَدَبَ، ثُمَّ أَخَذَ فِي الْفِقْهِ بَعْدُ).<sup>(٥)</sup>

(١) وانظر: (مناقب الشافعي) للبیهقي (ج ٢ ص ٤٤، ٤٥، ٤٩)، و(تاريخ دمشق) لابن عساکر (ج ٥١ ص ٢٩٧، ٢٩٨)، و(توالي التأسيس لمعالي محمد بن إدریس) لابن حجر (ص ٥٤)، و(السير) للذهبي (ج ١٠ ص ٢٤٩ و٢٥٠).

(٢) أثر حسن.

أخرجه ابن عساکر في (تاريخ دمشق) (ج ٥١ ص ٢٩٧)، والخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد) (ج ٢ ص ٦٣)، والمري في (تهذيب الكمال) (ج ٢٤ ص ٤١٠)، والبیهقي في (مناقب الشافعي) (ج ٢ ص ٤٢) بإسناد حسن.

(٣) أثر صحيح.

أخرجه أبو نعیم في (الحلیة) (ج ٩ ص ١٢٨)، والبیهقي في (مناقب الشافعي) (ج ٢ ص ٤٣)، وابن عساکر في (تاريخ دمشق) (ج ٥١ ص ٢٩٧)، وابن حجر في (توالي التأسيس) تعليقا (ص ٩٦) والذهبي في (السير) تعليقا (ج ١٠ ص ٤٩) بإسناد صحيح.

(٤) أثر حسن.

أخرجه الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد) (ج ٢ ص ٦٧)، والمري في (تهذيب الكمال) (ج ٢٤ ص ٣٧٣) بإسناد حسن.

(٥) أثر صحيح.

أخرجه البیهقي في (مناقب الشافعي) (ج ١ ص ٩٦ و٩٧)، وابن عساکر في (تاريخ دمشق) (ج ٥١ ص ٢٩٨)، والذهبي في (السير) تعليقا (ج ١٠ ص ٧٥) بإسناد صحيح.

- (٥) وَعَنْ ابْنِ هِشَامٍ صَاحِبِ الْمَغَازِي قَالَ: (الشَّافِعِيُّ يُؤَخِّدُ عَنْهُ اللُّغَةَ).<sup>(١)</sup>
- (٦) وَعَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ ثَعْلَبٍ - وَهُوَ إِمَامٌ فِي اللُّغَةِ - قَالَ: (إِنَّمَا تَوَحَّدَ الشَّافِعِيُّ بِاللُّغَةِ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِهَا).<sup>(٢)</sup>
- (٧) وَعَنْ أَيُّوبَ بْنِ سُؤَيْدٍ قَالَ: (خُذُوا عَنِ الشَّافِعِيِّ اللُّغَةَ).<sup>(٣)</sup>
- (٨) وَعَنْ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ: (لَوْ رَأَيْتَ الشَّافِعِيَّ، وَحُسْنَ بَيَانِهِ، وَفَصَاحَتِهِ لَتَعَجَّبْتَ مِنْهُ).<sup>(٤)</sup>
- (٩) وَعَنْ أَبِي عُبَيْدِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ يَقُولُ: (مَا رَأَيْتُ قَطُّ رَجُلًا أَعْقَلَ، وَلَا أَوْعَرَ، وَلَا أَفْصَحَ مِنَ الشَّافِعِيِّ).<sup>(٥)</sup>
- (١٠) وَعَنْ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ: (كَانَ الشَّافِعِيُّ عَرَبِيَّ النَّفْسِ، عَرَبِيَّ اللِّسَانِ).<sup>(٦)</sup>

(١) أثر صحيح.

أخرجه ابنُ عسَاكر في ((تاريخ دمشق)) (ج ٥١ ص ٢٩٧)، والبيهقي في ((مناقب الشافعي)) (ج ٢ ص ٤٣)، وابن حجر في ((توالي التأنيس)) تعليقاً (ص ٩٦) بإسناد صحيح.

(٢) أثر صحيح.

أخرجه البيهقي في ((مناقب الشافعي)) (ج ٢ ص ٥١) بإسناد صحيح.

(٣) أثر حسن.

أخرجه البيهقي في ((مناقب الشافعي)) (ج ٢ ص ٤٥) بإسناد حسن.

(٤) أثر صحيح.

أخرجه البيهقي في ((مناقب الشافعي)) (ج ٢ ص ٤٩) بإسناد صحيح.

(٥) أثر صحيح.

أخرجه ابنُ عسَاكر في ((تاريخ دمشق)) (ج ٥١ ص ٣٠١، ٣٠٢)، والمزي في ((تهذيب الكمال)) (ج ٢٤ ص ٣٧٢)، والبيهقي في ((مناقب الشافعي)) (ج ٢ ص ٤٤) بإسناد صحيح.

(٦) أثر صحيح.

أخرجه ابنُ أبي حاتم في ((آداب الشافعي)) (ص ١٣٧)، والبيهقي في ((مناقب الشافعي)) (ج ٢ ص ٤٩)، وابن حجر في ((توالي التأنيس)) تعليقاً (ص ٩٦) بإسناد صحيح.

(١١) وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: (أَنَا قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، وَكَانَ يُعْجِبُهُ قِرَاءَتِي، قَالَ أَحْمَدُ: لِأَنَّهُ كَانَ فَصِيحًا).<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: وَأَمَّا جَمْعُهُ لِلشَّعْرِ، وَفَصَاحَتُهُ فِيهِ، فَقَدْ قَالَ الْأَصْمَعِيُّ - وَهُوَ إِمَامُ اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ -: (صَحَّحْتُ أَشْعَارَ الْهُذَلِيِّينَ عَلَى شَابٍ مِنْ قُرَيْشٍ بِمَكَّةَ يُقَالُ لَهُ: مُحَمَّدُ ابْنُ إِدْرِيسٍ).<sup>(٢)</sup>

وَعَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ الزَّعْفَرَانِيِّ قَالَ: (مَا رَأَيْتُ أَحَدًا قَطُّ أَفْصَحَ، وَلَا أَعْلَمَ مِنَ الشَّافِعِيِّ، كَانَ أَعْلَمُ النَّاسِ، وَأَفْصَحُ النَّاسِ، وَكَانَ يُقْرَأُ عَلَيْهِ مِنْ كُلِّ الشَّعْرِ فَيَعْرِفُهُ).<sup>(٣)</sup>

وَعَنْ مُصْعَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّبِيعِيِّ قَالَ: (كَانَ الشَّافِعِيُّ فِي ابْتِدَاءِ أَمْرِهِ يَطْلُبُ الشَّعْرَ، وَأَيَّامَ النَّاسِ، وَالْأَدَبَ، ثُمَّ أَخَذَ فِي الْفِقْهِ بَعْدُ).<sup>(٤)</sup>

وَعَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ: (كَانَ الشَّافِعِيُّ عَرَبِيَّ النَّفْسِ، عَرَبِيَّ اللِّسَانِ).<sup>(٥)</sup>

(١) أثر صحيح.

أخرجه ابن عساکر في ((تاریخ دمشق)) (ج ٥١ ص ٢٩٦)، والبيهقي في ((مناقب الشافعي)) (ج ٢ ص ٤١)، و ابن أبي حاتم في ((آداب الشافعي)) (ص ٢٨) بإسناد صحيح.

(٢) أثر حسن.

أخرجه البيهقي في ((مناقب الشافعي)) (ج ٢ ص ٤٤). بإسناد حسن.  
قلت: وهذا يدل على كذب قصة الكوثري التي وضعها على الأصمعي والله المستعان.

(٣) أثر صحيح.

أخرجه البيهقي في ((مناقب الشافعي)) (ج ٢ ص ٤٩) بإسناد صحيح.

(٤) أثر صحيح.

أخرجه ابن عساکر في ((تاریخ دمشق)) (ج ٥١ ص ٢٩٨)، والبيهقي في ((مناقب الشافعي)) (ج ١ ص ٩٦ و ٩٧)، والذهبي في ((السير)) تعليقاً (ج ١٠ ص ٧٥) بإسناد صحيح.

(٥) أثر صحيح.

أخرجه ابن أبي حاتم في ((آداب الشافعي)) (ص ١٣٧)، والبيهقي في ((مناقب الشافعي)) (ج ٢ ص ٤٩)، وابن حجر في ((توالي التأسيس)) تعليقاً (ص ٩٦) بإسناد صحيح.

**قلت:** وأمَّا الإمام مالك بن أنسٍ رحمه الله فقد كانَ عربيًّا فصيحاً لغويًّا، بل كان مُفسِّراً، وهذا ممَّا يدلُّ على أنه حُجَّةٌ في اللُّغة العربيَّة، وله كتابٌ في (التَّفْسيرِ لغريبِ القرآنِ) الذي يَرْوِيهِ خالِدُ بنُ عبدالرحمنِ المَحْزُومِيَّ.

ولقد استعانَ الإمامُ مالكُ بنُ أنسٍ في ((تفسيره))، كما يَبْدُو ذلك من خلالِ النَّصِّ المجموعِ في ذلك، بالقرآنِ نفسه، واعتمده أصلاً في بيانِ معاني ألفاظِ الكلمة، وتوضيحها، والاستدلال على تلك المعاني بما وَرَدَ من معناها في آياتٍ أُخْرَى، وهذا يدلُّ على صحةٍ منهجه العلميِّ في اللُّغة العربيَّة. (١)

**قال القاضي عيَّاضٌ رحمه الله في ((ترتيب المدارك)) (ج ١ ص ٨١):** (وله -

يعني مالكا - في تفسير القرآن كلامٌ كثير، وقد جُمع، وتفسير يَرْوِيهِ عنه بعض أصحابه، وقد جَمَعَ أبو مُحَمَّدٍ مَكِّيُّ مُصنفاً فيما رُوِيَ عنه في التَّفْسير، والكلام في معاني القرآن، وأحكامه مع تجويدِهِ له، وإحسانه وضبط حُرُوفِهِ، وقد ذَكَرَهُ أبو عمرو المُقْرِيُّ في كتابه ((طبقات القراء المتصدرين))، وَذَكَرَ روايته عن نافع). اهـ

**وقال القاضي عيَّاضٌ رحمه الله في ((ترتيب المدارك)) (ج ٢ ص ٩٠):** (اعلموا

وفقكم الله أن لِمَالِكٍ رحمه الله أوضاعاً شريفة مَرُويَةٌ عنه، أكثر بأسانيد صحيحة في غير فنٍّ من العِلْمِ... ومن ذلك كتابه في ((التَّفْسيرِ لغريبِ القرآنِ)) الذي يَرْوِيهِ عنه خالِدُ بنُ عبدالرحمنِ المَحْزُومِيَّ). (٢) اهـ

**قلت:** وهذا يدلُّ أيضاً على كَذِبِ الكَوْتَرِيَّ المُبتدع على الإمامِ مالكٍ رحمه الله.

**قلت:** ولم يَكُنْ أهلُ العِلْمِ يُحاسبون أحداً على مثل هذه الأخطاء إلا نصحاً له.

(١) وانظر: ((طبقات القراء)) للجزريِّ (ج ٢ ص ٣٥)، و((الديباج المذهب)) لابن فَرْحُون (ج ١ ص ٧٧)، و((روح

المعاني)) للآلوسيِّ (ج ١٩ ص ٥٨)، و((الدر المنثور)) للشُّيُوطِيَّ (ج ٥ ص ٤٢) و(ج ٨ ص ٤٦).

(٢) أخرجه القاضي عيَّاض في ((ترتيب المدارك)) (ج ٢ ص ٩٢).

والأخطاء اللُّغوية لا تضرُّ أصحابها، ولا تحطُّ من مكانتهم؛ كما سَبَقَ الكلامُ في ذلك.

فهذا الحافظُ ابنُ عَدِيٍّ صاحبُ كتاب ((الكامل في الضُّعفاء)) إمام في الحديثِ قد استدرِك عليه أهلُ العلمِ اللَّحْنُ في اللُّغة العربية. وهذا الخطأ لا يضرُّه، ولا يحطُّ من مكانته عند أهل العلم لصِحَّةِ مَنْهجه، وعَقيدته.

قال الذَّهَبِيُّ رحمه الله في ((سِيرِ أعلامِ التُّبَلَاءِ)) (ج ١٦ ص ١٥٤) عن ابنِ عَدِيٍّ: (هو الإمامُ الحافظُ الناقدُ الجَوَال... وطال عمره وعلا إسنادُه، وجرحٌ وعدلٌ وصححٌ وعَلَلٌ، وتقدم في هذه الصِّناعة على لَحْنٍ فيه يظهر في تأليفه، وهو مُصَنَّفٌ في الرِّجال بحسبِ اجْتِهاده). اهـ

وقال ابنُ عَسَاكِرِ رحمه الله في ((تاريخِ دِمَشْقِ)) (ج ٩ ص ٧٧٣) عن ابنِ عَدِيٍّ: (كان ثقةً على لَحْنٍ فيه). اهـ  
قلت: فكان يُلحِنُ في العربية، وأمَّا في العِلَلِ، والرِّجالِ، والحديثِ؛ فحافظٌ مُتقنٌ لا يُجارى.<sup>(١)</sup>

قال السَّمْعَانِيُّ رحمه الله في ((الأنساب)) (ج ٣ ص ٢٣٨) عن ابنِ عَدِيٍّ: (كان حافظٌ عصره). اهـ

وقال الخَلِيلِيُّ رحمه الله في ((الإرشاد)) (ج ٢ ص ٧٩٤) عن ابنِ عَدِيٍّ: (عديمُ النَّظيرِ حفظاً وجمالاً). اهـ

(١) انظر: ((طبقات الشافعية)) للسُّبُكِيِّ (ج ٣ ص ٣١٦).

وقال ابنُ كثيرٍ رحمه الله في ((البداية والنّهاية)) (ج ١١ ص ٢٨٣) عن ابنِ

عديّ: (الحافظُ الكبير المُفيد الإمام العالم الجوّال النّقال الرّحال). اهـ

وقال الدّهبيُّ رحمه الله في ((تذكرة الحفّاظ)) (ج ٣ ص ٩٤٠) عن ابنِ عديّ:

(الإمامُ الحافظُ الكبير... كان أحدُ الأعلام... وهو مُصنّفٌ في الكلامِ على الرّجال عارفاً بالعلل). اهـ

قلت: وهذا أبو بكرٍ بنُ مُحمّدٍ بنِ عبد الباقي بنِ مُحمّدٍ القاضي، كان إماماً في

عُلوم الشريعة إلا النّحو، فإنّه قليلُ البِضاعةِ فيه، ولم يُعاب عليه ذلك، والله المُستعان.

قال أبو موسى المدينيُّ رحمه الله عن أبي بكرٍ القاضي: (كان إماماً في فنون،

وكان يقول: حَفِظْتُ الْقُرْآنَ، وأنا ابنُ سبعٍ، وما من علمٍ إلا وقد نظرتُ فيه، وحصلتُ منه الكلّ، أو البعض، إلا هذا النّحو فإني قليلُ البِضاعةِ فيه).<sup>(١)</sup> اهـ

قلت: وهذا الإمامُ مُحمّدُ بنُ طاهرٍ المقدسيِّ رحمه الله كان يُلحّنُ في قراءته،

ويُلحّنُ في اللّغة العربيّة، لكنه من الأئمّة في الحديث، وبرّع في هذا الشّأن، وعُني به أتمّ عناية، ولم يُسقط في الدّين!.<sup>(٢)</sup>

قال ابنُ ناصِرٍ: (كان لُحْنَةً، ويصحّف).<sup>(٣)</sup>

وقال السّلفيُّ: (كان فاضلاً يَعْرِفُ، لكنه لُحْنَةً... كان يقرأ، ويُلحّن).<sup>(٤)</sup>

(١) انظر: ((سير أعلام النبلاء)) للدّهبيّ (ج ٢٠ ص ٢٦)، و((ذيل طبقات الحنابلة)) لابن رجبٍ (ج ١ ص ١٩٣)، و((المُنْتَظَم)) لابن الجوزيِّ (ج ١٠ ص ٩٢ و ٩٣).

(٢) انظر: ((تذكرة الحفّاظ)) للدّهبيّ (ج ٤ ص ١٢٤٢)، و((مِيزان الاعتدال)) له (ج ٣ ص ٥٨٧)، و((السيّر)) له أيضاً (ج ١٩ ص ١٣٦١)، و((المُنْتَظَم)) لابن الجوزيِّ (ج ٩ ص ١٧٧).

(٣) نقله عنه الدّهبيُّ في ((السيّر)) (ج ١٩ ص ٣٦٥).

(٤) نقله عنه الدّهبيُّ في ((السيّر)) (ج ١٩ ص ٣٦٥).

قلت: وكان ثقةً صدوقاً، حافظاً، عالماً بالصَّحِيحِ والسَّقِيمِ، حسنَ المعرفة بالرجال والمُتُونِ، كثيرَ التَّصَانِيفِ، لازماً للأثر، بعيداً من الفضولِ والتَّعَصُّبِ حسنَ الاعتقاد. (١)

قال الحافظُ الذَّهَبِيُّ رحمه الله في ((السِّيرِ)) (ج ١٩ ص ٣٦١): (محمدُ بنُ طاهر بنِ علي بنِ أحمدَ الإمامِ الحافظِ ذو التَّصَانِيفِ؛ أبو الفضلِ المَقْدِسِيِّ الأَثْرِي). اهـ

قلت: وهذا يدلُّ على أنَّه لم يُنْقِصْ قَدْرُهُ في الدِّينِ، ولم يُعَابَ عَلَيْهِ عندَ الْمُؤْمِنِينَ، وهو مَرَضِيٌّ - إن شاء الله - عند ربِّ العالمين!.

والسَّلَفُ وقعَ منهم شيءٌ في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، ولم يضرهم ذلك، وإليك الدليل:

(١) عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَطَاءٍ قَالَ: (كَانَ مَكْحُولًا<sup>(٢)</sup> رَجُلًا أَعْجَمِيًّا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقُولَ: [قُل] يَقُولُ [كُل] قَالَ: وَمَكْحُولٌ فَكُلَّ مَا قَالَ بِالشَّامِ قُبْلَ مِنْهُ).

أثرٌ حسنٌ

أخرجه الخطيبُ في ((الكِفَايَةِ فِي عِلْمِ الرِّوَايَةِ)) (ج ١ ص ٥٤٩) من طريق حَنْبَلِ ابْنِ إِسْحَاقَ ثَنَا هَارُونَ بْنَ مَعْرُوفٍ ثَنَا ضَمْرَةَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَطَاءٍ بِهِ.

قلت: وهذا سنده حسنٌ، ولا يضرُّ هنا ضعفُ عُثْمَانَ بْنِ عَطَاءٍ؛ لأنَّه هو الرَّاويُ مُبَاشَرَةً عَنْ مَكْحُولٍ فَتَنَبَهَ.

قال الخطيبُ البغداديُّ رحمه الله في ((الكِفَايَةِ)) (ج ١ ص ٥٥٠): (أراد عُثْمَانَ أَنَّ مَكْحُولًا كَانَ عِنْدَهُمْ - مَعَ عُجْمَةِ لِسَانِهِ - مَحَلَّ الْأَمَانَةِ، وَمَوْضِعَ الْإِمَامَةِ، وَيَقْبَلُونَ قَوْلَهُ، وَيَعْمَلُونَ بِخَبْرِهِ، وَلَمْ يَرِيدُوا أَنَّهُمْ كَانُوا يَحْكُمُونَ لِفِظِهِ). اهـ

(١) انظر: ((السِّيرِ)) لِلذَّهَبِيِّ (ج ١٩ ص ٣٦٥).

(٢) مَكْحُولٌ: هو أبو عبد الله الشَّامِي، ثقة فقيه مشهور من الطبقة الخامسة.

انظر: ((التَّقْرِيبِ)) لابنِ حَجَرٍ (ص ٥٦٩).

(٢) وَعَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيِّ قَالَ: (لَا يُعَابُ اللَّحْنُ عَلَى الْمُحَدِّثِينَ، وَقَدْ كَانَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ يُلْحِنُ، وَسُفْيَانُ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ).

أثرٌ صحيحٌ

أخرجه الخطيبُ في ((الكفاية)) (ج ٢ ص ٥٥٥) من طريق أحمد بن محمد بن القاسم بن مَرْزُوقِ الْمُعَدَّلِ أَنَا الْحَسَنُ بْنُ رَشِيقِ ثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبِ النَّسَائِيِّ بِهِ.

قلت: وهذا سنده صحيحٌ.

(٣) وَعَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ: (كُنَّا نُرِيدُ نَافِعًا<sup>(١)</sup> عَلَى أَنْ لَا يُلْحِنَ، فَيَأْبَى إِلَّا الَّذِي سَمِعَ).

أثرٌ صحيحٌ

أخرجه ابنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي ((الْمُصَنَّفِ)) (ج ٥ ص ٣١٧) وَالْخَطِيبُ فِي ((الْكِفَايَةِ)) (ج ٢ ص ٥٥٥)، وَفِي ((الْجَامِعِ)) (ج ٢ ص ٥)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي ((جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ)) (ج ١ ص ٣٥١) مِنْ طَرَقٍ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بِهِ.

قلت: وهذا سنده صحيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ الرَّامَهُزْمِيُّ فِي ((الْمَحْدَثِ الْفَاصِلِ)) (ص ٥٢٦) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: (كُنَّا نُرِيدُ أَنْ نَرُدَّ نَافِعًا عَنِ اللَّحْنِ فَلَا يَرْجِعَ).

(١) نافع: هو أبو عبد الله المدني، مؤلى ابن عمرة ثقة، ثبت، فقيه مشهور، من الطبقة الثالثة.

انظر: ((التقريب)) لابن حجر (ص ٩٩٦).



(٤) وَعَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: (كَانَ أَبُو مَعْمَرٍ<sup>(١)</sup> يُحَدِّثُ الْحَدِيثَ فِيهِ اللَّحْنُ، فَيُلْحِنُ اقْتِدَاءً بِمَا سَمِعَ).

### أثر صحيح

أخرجه ابنُ سعد في ((الطبقات الكبرى)) (ج ٦ ص ١٠٣)، والدارمي في ((المُسند)) (ج ١ ص ٩٤)، وابنُ أبي شَيْبَةَ في ((المُصنَّف)) (ج ٥ ص ٣١٧)، والرَّامَهُزْمِيُّ في ((المُحدِّث الفاصل)) (ص ٤٠)، وابنُ عبد البرِّ في ((الجامع)) (ج ١ ص ٨١)، والخطيبُ البغداديُّ في ((الكفاية)) (ج ٢ ص ٥٥٤)، وفي ((الجامع)) (ج ٢ ص ٥)، وعبَّاسُ في ((الإمام)) (ص ١٨٥) من طرق عن الأعمش عن عُمَارَةَ بِهِ.  
قلت: وهذا سنده صحيح.

(٥) وَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ سَأَلْتُ: (أَحْمَدَ ابْنَ حَنْبَلٍ عَنِ اللَّحْنِ فِي الْحَدِيثِ، قَالَ: (لَا بَأْسَ بِهِ)).

### أثر صحيح

أخرجه الرَّامَهُزْمِيُّ في ((المُحدِّث الفاصل)) (ص ٥٢٦) والخطيبُ في ((الكفاية)) (ص ٥٥٦) واللفظ له.  
وإسناده صحيح.

قلت: وكم من عالم في السابق، وفي زماننا له أخطاؤه في اللُّغة العربية في أشرطته أو كُتبه... وكل هذه الأخطاء لم تضره، لأنَّ ما وَقَعَ فِيهِ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنَ الطَّبَائِعِ الْبَشَرِيَّةِ

(١) أبو معمر: هو عبدالله بن سَحْبَرَةَ الأزدي ثقة من الطبقة الثانية.

انظر: ((التقريب)) لابن حَجَرٍ (ص ٥١٠).

الذي هو وصفٌ لازمٌ للبشر جميعاً، وأبى الله أن يكون الكمال المُطلق إلا له سبحانه وتعالى.

قال الحافظُ الذَّهَبِيُّ رحمه الله في ((تذكرة الحُفَاطِ)) (ج ٣ ص ١٠٣١): (فكم من إمامٍ في فنِّ مُقَصِّرٍ عن غيره، كسيبويه مثلاً إمامٌ في النَّحْوِ ولا يَدْرِي ما الحديث، ووكيعٌ إمامٌ في الحديث ولا يعرفُ العربية، وكأبي نَوَّاسٍ رَأْسٌ في الشَّعْرِ عَرَبِيٌّ من غيره، وعبد الرحمن بن مَهْدِيٍّ إمامٌ في الحديث لا يَدْرِي ما الطَّبُّ قَطُّ، ومُحَمَّدُ بنِ الحَسَنِ رَأْسٌ في الفِئَةِ ولا يَدْرِي ما القِرَاءَاتِ، وكحَفْصِ إمامٍ في القِرَاءَةِ تالِفٌ في الحديث). اهـ

وَيَتَبَيَّنُ من ذلك بَأَنَّ مَنْ لَمَزَ أَهْلَ الْأَثْرِ بِالخَطِّاءِ فِي النَّحْوِ وَاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَأَصْرَرَ عَلَى ذلك، ولم يَتَّبِعْ؛ يُعْتَبَرُ من أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ الَّذِينَ إِذَا ظَفَرُوا بِشَيْءٍ من الْأَخْطَاءِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ<sup>(١)</sup> التي لا تَضُرُّ صاحبها لصحة منهجه جعلوها من الموبقات المهلكات انتقاماً لأنفسهم، ولشيوخهم الذين خَرَجُوا عن منهج أهل السنة والأثر، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

إِذَا فَعَلَطَ بعض أهل العلم من هذا النوع موجود، ولم يُفَكِّرْ أَحَدٌ من النُّقَادِ فِي إسقاطٍ من ينتقده ويخطؤه، ولم يَقُلْ أَحَدٌ بذلك، لأنَّ هذه الأمور لا تُعَدُّ ذُنُوبًا، ولا بَدْعًا يُفْسِقُ، أو يُكْفِرُ بها، أو يُجْرِحُ بها في عدالته؛ أو يذمُّ في دينه!!!.

هذا هو منهج العلماء من أهل السنة والجماعة من فَجَّرَ تاريخهم إلى يومنا هذا، ولكن أهل الأهواء، والفتن ظَهَرُوا لِلنَّاسِ بِمَنَاجِحِ جَدِيدَةٍ فِي التَّقْدِ لِأَسْقَاطِ أَهْلِ الْعِلْمِ<sup>(٢)</sup> ... وما أكذب انتحال هذا الصِّنْفِ لمنهج السلف، فأعمالهم، ومواقفهم تدينهم

(١) ويمكن أن تكون هذه الأخطاء مطبعية مما لا يسلم منه مؤلف، فيستغل أصحاب الأهواء ذلك الطعن في المؤلف!

(٢) قالوا: فلان لا يعرف النَّحْوَ، واللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ، أو يغلط في النَّحْوِ وَاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ!!!.

قلت: فهذا المنهج في التقد من منهج أهل البدع، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

بأنهم أشدَّ خصوم هذا المنهج، ولكن الله أَحْبَطَ مكائدهم، وهتك أستارهم، وخبَّبَ آماهم فقد باءت، والله الحمد بالفشل.

وصلَّى اللهُ وسلِّم على نبيِّنا مُحَمَّدٍ وعلى آله، وصحبه أجمعين.

## فهرس الموضوعات

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	درة نادرة: للحافظ الذهبي رحمه الله في أن العالم لو قصر في	
٢	علم من العلوم فهو من أهل السنة، ولا يُقدح فيه.....	٢
٢	ذكر الدليل على أن القاسم بن مُجَّد بن أبي بكر كان ثقة وأحد الفقهاء في	
٣	المدينة، ومع ذلك كان يُلحن في كلامه، ولم يعاب عليه ذلك.....	٣
٣	المقدمة.....	٤
٤	ذكر تلبس إبليس على أهل اللغة والأدب.....	٥
٥	كراهة النبي ﷺ المبالغة في الكلام.....	٦
٦	كراهة العلماء المبالغة في الكلام.....	٨
٧	ذم البليغ من الرجال في كلامه.....	٩
٨	ذم العلماء البليغ من الرجال في كلامه.....	١١
٩	ذم الخطباء المتعلمين.....	١٤
١٠	ذكر الدليل على أن من علامات أصحاب الأهواء لمزهم أهل	
١٥	الأثر بالخطأ في النحو واللغة العربية.....	١٥
١١	الخطأ في اللغة العربية لا يضر العالم، وطالب العلم.....	١٦
١٢	بيان طعن الكوثري المبتدع في كبار الأئمة بلمزهم بالنحو	
١٧	واللغة العربية.....	١٧
١٣	بيان بأن الانتساب الصحيح إلى الأئمة أن يوافقهم في	
١٧	الأصول والفروع.....	١٧

الرقم	الموضوع	الصفحة
١٤	بيان طعن الكوثري المبتدع في الإمام الشافعي رحمه الله....	١٧
١٥	بيان كذب الكوثري المبتدع على العلماء.....	١٨
١٦	ذم الذي لا يستحي.....	١٨
١٧	الحياء نوعان: الأول: فيما يتعلق بحق الله تعالى، والثاني: فيما يتعلق بحق المخلوق.....	٢١
١٨	ذكر الدليل على حجة الإمام الشافعي رحمه الله في اللغة العربية.....	٢٢-٢٥
١٩	ذكر الدليل على حجة الإمام مالك رحمه الله في اللغة العربية.....	٢٦
٢٠	ذكر أن الأخطاء اللغوية لا تضر أصحابها، ولا تحط من مكانتهم.....	٢٧
٢١	ذكر منزلة الإمام ابن عدي رحمه الله في الدين مع لحنه في اللغة العربية.....	٢٧
٢٢	ذكر الدليل على لحن السلف في اللغة العربية، ولم يضرهم ذلك.....	٢٩-٣١
٢٣	بيان بدعية نقد الرجال بأخطائهم في اللغة العربية.....	٣٢